

منظومة سوق المالية الاجتماعية

محمد بن إبراهيم السحيباني

مقدمة

- ينصرف مصطلح المالية الاجتماعية إلى التمويل/الاستثمار الذي يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية
 - إذا كان القطاع الخاص يركز على العوائد الاقتصادية، والحكومة على العوائد الاجتماعية، فإن المالية الاجتماعية تتطلب تعاون الطرفين لتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية
- ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا

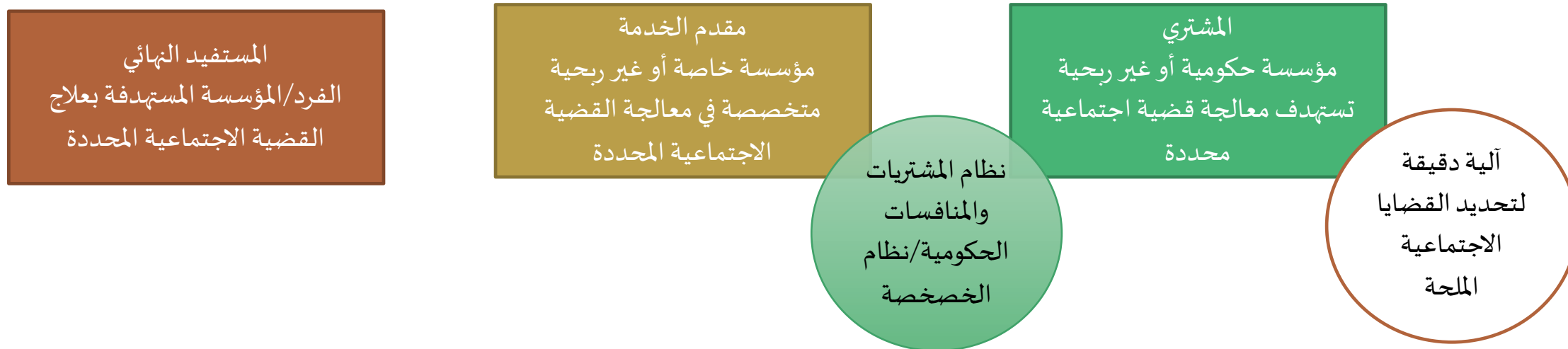
مقدمة

- توجد العديد من القضايا الاجتماعية التي ترغب الحكومة (الجهات غير الربحية) في معالجتها من خلال مشاريع محددة.
- يتطلب تنفيذ هذه المشاريع تمويل/استثمار، والعائد المستهدف اجتماعي وليس مالي
- لهذا لن تكون هذه المشاريع محفزة للقطاع الخاص لأن ليس لها عائد مالي.
- هنا يأتي دور المالية الاجتماعية

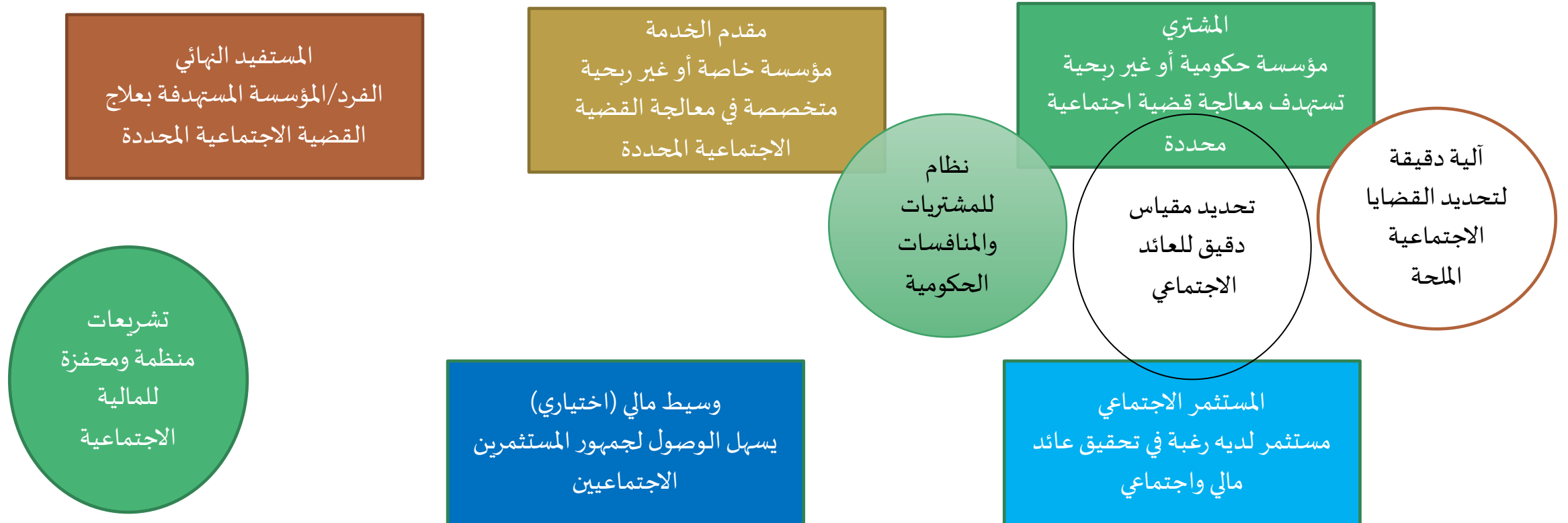
مقدمة

- التحدي أمام المالية الاجتماعية هو: كيف يمكن تحفيز رؤوس الأموال الخاصة لتمويل مبادرات ذات عائد اجتماعي؟
- الحل: تهيئة البيئة التنظيمية المحفزة لإتمام صفقات المالية الاجتماعية.
- منظومة سوق المالية الاجتماعية

المنظومة الحالية



منظومة سوق المالية الاجتماعية



المنظومة الحالية: مثال (التكاليف الباهظة لحوادث السيارات)

المستفيد النهائي
قائدو المركبات

مقدم الخدمة
شركة ساهر

المشتري
الإدارة العامة للمرور/ وزارة الصحة

نظام المشتريات
والمنافسات
الحكومية/نظام
الخصخصة

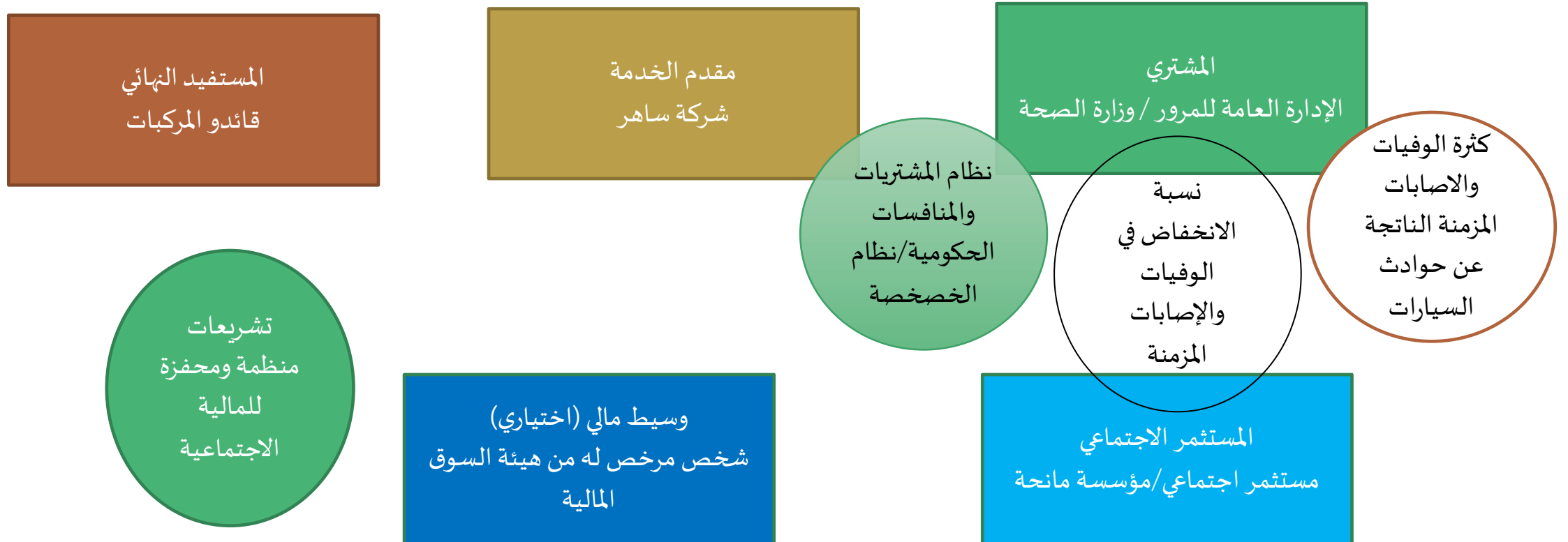
كثرة الوفيات
والإصابات
المزممة الناتجة
عن حوادث
السيارات

حصيلة حوادث مرورية لعام 2011

544179 حادثاً أي بمعدل 1537 يوميا

عشرون حالة وفاة يوميا و7153 سنويا في السعودية، و73% من مجمل الوفيات دون الأربعين سنة وأكثر من 39 ألف مصاب يشغلون أكثر من 30% من أسرة المستشفيات.
تكلف اقتصاد الدولة 20 مليار ريال (5.33 مليارات دولار) سنويا.

منظومة سوق المالية الاجتماعية



منظومة سوق المالية الاجتماعية

- نظام يسمح بهذا النوع الجديد من التعاقد/التوافق مع الشريعة
- تنظيم عملية الاستثمار الاجتماعي من خلال الأسواق المالية،
بتمكين شركات الوساطة من تطوير منتجات مالية (صناديق،
صكوك) اجتماعية
- وجود ضامن: وزارة المالية أو صندوق الاستثمارات العامة أو
بنك التنمية الاجتماعية أو مؤسسة خيرية مانحة.
- توعية جميع الاطراف بالطريقة الجديدة للتعاقد، والتي يرتبط بها
العائد المالي بالاجتماعي

تشريعات منظمة
ومحفزة للمالية
الاجتماعية

منظومة سوق المالية الاجتماعية

- بناء مقاييس العائد الاجتماعي وحسابها من أطراف مستقلة
- الحوافز الضريبية/الزكوية
- هيئات/جمعيات غير ربحية لدعم هذه السوق (التوعية/تطوير وابتكار منتجات المالية الاجتماعية)
- دور اجتماعي للجهات التنظيمية والاشرفية على القطاعات المالية (البنك المركزي، هيئة سوق المال)

تشريعات منظمة
ومحفزة للمالية
الاجتماعية

مزايا وجود سوق المالية الاجتماعية مقارنة بالوضع الحالي

- رفع احتمال نجاح مشاريع الحكومة والمنظمات غير الربحية
- دخول طرف ذو خبرة يساعد المؤسسات الحكومية وغير الربحية في اختيار منفذ الخدمة، ودفعه بشكل مستمر لتحقيق العائد الاجتماعي المستهدف
- لن تنفق الحكومة والمنظمات غير الربحية إلا على المشاريع التي تثبت نجاحها